

دور أخلاقيات العمل الصحفي في مكافحة الفساد وتحقيق الحكم الرشيد

The Role of Journalistic Ethics in Fighting Corruption and Achieving Good Governance¹ زهرة جقريف¹ جامعة الجزائر3 ابراهيم سلطان شيبوط (الجزائر)،

djekrif.zahra@univ-alger3.dz

تاريخ الاستلام: 2026/06/22 تاريخ القبول: 2026/09/17 تاريخ النشر: 2026/10/01

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى تحليل علاقة الإعلام بمكافحة الفساد وتحقيق الحكم الرشيد، باعتبارها علاقة تأثير متبادل تتداخل فيها الأبعاد السياسية والأخلاقية. ويسعى إلى إبراز الدور المحوري لأخلاقيات العمل الصحفي في ترسيخ ثقافة النزاهة والشفافية والمساءلة. من خلال توضيح كيف يمكن للإعلام القائم على احترام أخلاقيات المهنة أن يكون أداة فعالة في مكافحة الفساد ودعامة أساسية لتحقيق الحكم الرشيد بدعم ومساهمة المجتمع المدني. يقوم البحث على المقاربة الكيفية وخلص إلى أن الحكم الرشيد يقوم على تكامل بين شرعية السلطة، وسيادة القانون، ومحاربة الفساد، واستقلال الإعلام. ومساهمة المجتمع المدني. وأن أخلاقيات العمل الصحفي الركيزة التي تضمن قيام الإعلام بدوره الرقابي بكفاءة ونزاهة. وعليه. فإن تعزيز أخلاقيات المهنة الصحفية ليس خياراً ثانوياً، بل شرطاً أساسياً لمحاربة الفساد وتحقيق الحكم الرشيد بصورة فاعلة ومستدامة.

كلمات مفتاحية: الأخلاق، الإعلام، الفساد، الحكم الرشيد، المجتمع المدني.

Abstract:

This research analyzes the relationship between the media, anti-corruption efforts, and the achievement of good governance as a mutually influential process shaped by political and ethical dimensions. It focuses on the role of journalistic ethics in promoting integrity, transparency, and accountability by emphasizing the importance of professional media in exposing corruption and supporting good governance with the participation of civil society. Using a qualitative approach, the study concludes that good governance depends on the integration of legitimate authority, the rule of law, media independence, anti-corruption measures, and civil society participation. It also highlights that journalistic ethics are essential for enabling the media to fulfill its watchdog role effectively and with integrity, making professional ethics a key requirement for sustainable good governance and fighting corruption.

Keywords: Medias; Corruption; Journalistic Ethics; Good governance; Civil society.***المؤلف المرسل: جقريف زهرة**

يشكل مفهوم الحكم الراشد أحد المفاهيم المحورية في أدبيات الفكر السياسي والإداري المعاصر، وقد تبلور تدريجياً في تقارير وبرامج مؤسسات دولية مثل البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حيث لم يعد مقتصرًا على البعد الإداري أو الاقتصادي، بل اتسع ليشمل أبعاداً سياسية واجتماعية وإنسانية تتصل بجودة إدارة الشأن العام، وفعالية المؤسسات، ومشاركة المواطنين في صنع القرار. ويقوم الحكم الراشد على جملة من المبادئ الأساسية، من أبرزها الشفافية، وسيادة القانون، والمساءلة، والنزاهة، والمشاركة، بما يضمن الاستخدام الأمثل للموارد العامة وتحقيق رفاهية الإنسان، ويعزز الثقة بين مؤسسات الدولة والمجتمع، ويؤسس لتنمية مستدامة وشاملة.

وفي هذا السياق، يعد الفساد من أبرز التحديات التي تعيق تجسيد الحكم الراشد، لما ينطوي عليه من استغلال للسلطة والمال العام لتحقيق مصالح خاصة، وما يترتب عنه من هدر للموارد، وإضعاف للمؤسسات، وتقويض لثقة المواطنين. ورغم أهمية الأطر القانونية والرقابية في مكافحة الفساد، إلا أن التجربة العملية أظهرت محدودية القانون وحده في كشف بعض صوره الخفية، كالاختلاسات والتواطؤ غير المعلن، مما يبرز الحاجة إلى بعدٍ أخلاقي مكمل، يقوم على التزام الأطراف الفاعلة في الحكم الراشد بقيم النزاهة وأخلاقيات المهنة.

ومن بين الأطراف الفاعلين، يحتلّ الإعلام مكانة محورية بوصفه سلطة رقابية غير رسمية تضطلع بوظيفة كشف الانحرافات، وتنوير الرأي العام، وتعزيز المساءلة وتكريس الشفافية لكن هذه الوظيفة مرهونة بمدى التزام الصحفيين والمؤسسات الإعلامية بأخلاقيات المهنة، القائمة على الصدق، والدقة، والاستقلالية، واحترام المصلحة العامة، في المقابل فإنه حين ينحرف الإعلام عن رسالته، ويتورط في تزيف الحقائق أو التكتّم على قضايا الفساد أو التواطؤ مع مراكز النفوذ، يتحول من أداة لكشف الفساد إلى أداة لإعادة إنتاجه وترسيخه، ما يعيق تحقيق الحكم الراشد.

انطلاقاً مما سبق، تبرز إشكالية هذا البحث في التساؤل الرئيسي الآتي:

إلى أي مدى تسهم أخلاقيات العمل الصحفي في مكافحة الفساد وتحقيق الحكم الراشد؟

ويتفرع عن هذا التساؤل الأسئلة الفرعية التالية:

✓ كيف يؤثر التزام الصحفيين بأخلاقيات المهنة في ترسيخ الشفافية والمساءلة؟

✓ ما انعكاسات فساد قطاع الإعلام على فرص تحقيق الحكم الراشد؟

✓ كيف يساهم المجتمع المدني في دعم دور الإعلام في محاربة الفساد؟

يهدف هذا البحث إلى تحليل العلاقة الجدلية بين الإعلام والفساد والحكم الرشيد، باعتبارها علاقة تأثير متبادل تتداخل فيها الأبعاد السياسية والقانونية والأخلاقية. كما يسعى إلى إبراز الدور المحوري لأخلاقيات العمل الصحفي في ترسيخ ثقافة النزاهة والشفافية والمساءلة، من خلال توضيح كيف يمكن للإعلام القائم على احترام أخلاقيات المهنة أن يكون أداة فعالة في مكافحة الفساد ودعامة أساسية لتحقيق الحكم الرشيد بدعم ومساهمة المجتمع المدني.

2. الحكم الرشيد ومحاربة الفساد: بين الأسس والآليات

تسعى منظومة الحكم الرشيد إلى إرساء معالم الحرية والرفاهية الاقتصادية والاجتماعية، وترشيد الإنفاق العام، وتحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة في توزيع الموارد، إلى جانب تكريس الشفافية والمساءلة. وباعتبار الحكم الرشيد أسلوباً لإدارة شؤون المجتمع وتوجيه موارده نحو تحقيق رفاهية المواطنين، فإنه يقوم على مجموعة من الأسس والآليات.

1.2 أسس تحقيق الحكم الرشيد:

يقوم الحكم الرشيد على مجموعة من الأسس، أبرزها "شرعية السلطة السياسية" من جهة و"وجود نظام إعلامي مستقل" من جهة أخرى.

1.1.2. شرعية السلطة السياسية:

يشكل وجود سلطة سياسية شرعية الأساس الأول للحكم الرشيد. وتتحقق هذه الشرعية من خلال تفعيل الديمقراطية وتنظيم انتخابات حرة ونزيهة تتيح للمواطنين اختيار ممثلهم بصورة حقيقية. كما أن التداول السلمي على السلطة يمثل ضماناً ضد احتكار القرار. (UNDP, 1997)

ويعد مبدأ الفصل بين السلطات من الركائز الجوهرية في هذا السياق، إذ ظهر كردّ فعل على إساءة استخدام السلطة في النظم التي كانت تتركز فيها جميع الوظائف في يد الحاكم، حيث كان يجمع بين التشريع والتنفيذ والقضاء، مما يؤدي إلى انعدام الرقابة والمحاسبة.

إن توزيع السلطة بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية يُعد شرطاً ضرورياً لمنع التعسف. إضافة إلى ذلك، تقتضي شرعية السلطة وجود إدارة عمومية كفؤة لا تخضع للضغوط السياسية أو الشخصية، ويتم اختيار موظفيها على أساس الكفاءة والاستحقاق لا على أساس الوساطة والمحسوبية، بما يضمن حسن تسيير الموارد العامة وتحقيق المصلحة العامة. (Montesquieu, 1989)

2.1.2. نظام إعلامي مستقل:

يحتل الإعلام موقعاً محورياً في منظومة الحكم الراشد، نظراً لوظيفته كوسيط بين السلطة والمواطنين. فهو ينقل المعلومات والأخبار والأفكار والتحليلات، ويتيح للمواطنين الإحاطة بما يجري حولهم من أحداث ومواقف، وتكوين رأي مستنير بشأنها.

ولا يمكن للإعلام أن يؤدي هذا الدور إلا إذا تمتع بحق الوصول إلى المعلومات وحرية التعبير وحرية الاطلاع والاستقصاء والتبليغ عن الفساد. وتشمل وسائله الصحافة المكتوبة، والإذاعة، والتلفزيون والصحافة الإلكترونية. (Stephen], 2015)

إن استقلال الإعلام شرط أساسي لقيامه بوظيفته الرقابية؛ إذ إن خضوعه للسلطة السياسية أو لجهات التمويل يجعله منبراً للدعاية أو أداة للتضليل بدل أن يكون وسيلة لكشف الحقيقة وبدل الالتزام بوظيفته المتمثلة في نقل وتزويد الناس أو المواطنين بالمعلومات والأخبار والأفكار وغيرها، حتى يطلعوا على ما يجري حولهم من حوادث ومواقف، وليكونوا رأياً حولها ويتفاعلون بطريقة صحيحة اتجاهها.

2.2. آليات تحقيق الحكم الراشد:

إن تحقيق الحكم الراشد يقوم على مجموعة من الآليات، أبرزها "حكم القانون" كآلية أساسية من جهة و"مكافحة الفساد" من جهة أخرى.

1.2.2. حكم القانون:

يمثل مبدأ سيادة القانون إحدى أهم الآليات لتحقيق الحكم الراشد. ويعني ذلك استبدال القوانين الشخصية والامتيازات الخاصة بنظم عادلة تضمن حقوق الإنسان وحياته بصورة متساوية، وإخضاع الجميع للقانون دون استثناء، سواء كانوا حكاماً أو مسؤولين أو مواطنين.

كما يتطلب ذلك استقلال القضاء، بحيث لا يخضع القاضي في إصدار أحكامه لأي سلطة أخرى غير سلطة القانون، وأن تكون جميع الإجراءات، من تحقيقات وأدلة وشهادات، حرة ومستقلة وغير موجهة. فبدون استقلال القضاء لا يمكن ضمان العدالة أو مكافحة الفساد بفعالية (OECD, 2015).

2.2.2. مكافحة الفساد:

إن مكافحة الفساد تعني مكافحة كل أشكال إساءة استعمال السلطة العمومية أو المنصب لتحقيق منفعة خاصة، سواء عبر الرشوة أو الابتزاز أو استغلال النفوذ أو المحسوبية أو الاختلاس، وكل المظاهر التي يظهر فيها الفساد على غرار التزوير، غسيل الأموال، وحتى التباطؤ المتعمد في إنجاز المعاملات الإدارية نتيجة ضعف الرقابة وغياب المساءلة أحياناً. (Susan Rose-Ackerman, 2016)

وتتطلب مكافحة الفساد تضافر جهود جميع الأطراف، من خلال تفعيل المساءلة، وأجهزة الرقابة، والحد من صلاحيات المسؤولين بما لا يتجاوز مهامهم، وتوفير قواعد بيانات متاحة يمكن للإعلام الاطلاع عليها، وتوعية المواطنين للمشاركة في رسم السياسات وتنفيذ الخطط ومراجعة التشريعات.

ومنح كل سلطة من السلطات الثلاثة (التنفيذية، التشريعية والقضائية) الصلاحيات اللازمة لأداء واجبها على أكمل وجه. ومتابعة التقارير والبلاغات والشكاوى الخاصة بقضايا الفساد والتحقيق مع مرتكبيه، بالإضافة إلى ضرورة الالتزام بأخلاقيات المهنة والتي تعتبر من أبرز آليات محاربة الفساد وتحقيق الحكم الرشيد من خلال تحلي الموظفين في جميع القطاعات بأخلاقيات المهنة على غرار احترام السرياني وأداء مهامهم بنزاهة.

فالفساد لا يؤدي فقط إلى هدر الموارد، بل يفضي إلى انتهاك حقوق الإنسان، مثل الوصول إلى القتل والتعذيب وسجن الأبرياء نتيجة تحالف الفاسدين مع السلطة على حساب الضعفاء وتراجع العدالة الاجتماعية، وإضعاف المنافسة، وفقدان الثقة في المؤسسات، مما يجعل مكافحته ضرورة لتحقيق الحكم الرشيد.

3. دور أخلاقيات العمل الصحفي في ترسيخ الشفافية والمساءلة:

يلعب الإعلام دوراً أساسياً في دعم الديمقراطية وترسيخ الشفافية والمساءلة وبالتالي محاربة الفساد وتحقيق الحكم الرشيد، من خلال نقل المعلومات والتحقيقات التي تتيح للمواطنين ممارسة الرقابة والمطالبة بمحاسبة الفاسدين، غير أن هذا الدور مشروط بمدى التزام الصحفيين بأخلاقيات المهنة.

1.3. أخلاقيات العمل الصحفي ومحاربة الفساد:

تقوم أخلاقيات العمل الصحفي على مبادئ الشرف الخاصة بالمؤسسات الإعلامية داخليا ومواريق شرف صادرة عن هيئات ومنظمات دولية، إقليمية ومحلية، والتي تتضمن عدة مواد تفصل في أخلاقيات العمل الصحفي، وضرورة التزام العاملين في مجال وسائل الإعلام بمبادئ وقيم أساسية أبرزها الموضوعية والنزاهة. وتنقسم أخلاقيات المهنة في مجال الإعلام إلى مستويين أساسيين، الأول يتعلق بالصحفي في حد ذاته والثاني يتعلق بالمؤسسة الإعلامية.

وتشمل الأخلاقيات المتعلقة بالصحفي عدم تلقي الرشاوى، وعدم الابتزاز، واحترام السرياني، وعدم التأثير بالمصلحة الشخصية عند نشر المعلومات، وعدم التكتّم على وقائع تهم الجمهور. في حين تشمل الأخلاقيات المتعلقة بالمؤسسة الإعلامية، مراعاة واحترام دور الإعلام الذي يقوم على نقل الحقائق بموضوعية واستقلالية، وعدم السماح للسلطة السياسية أو سلطة المال (الممولين) بالضغط على المؤسسة الإعلامية، بالإضافة إلى وضع مبادئ شرف داخلية تلزم الصحفيين بالتحقق من صحة المعلومات، وتغطية الأحداث بإنصاف وعدل، وعدم قبول الهدايا

أو الخدمات من المسؤولين. وتقديم محتوى يحترم القيم العامة، وعدم الإساءة إلى الأديان، والالتزام بالمبادئ الأساسية لحقوق الإنسان وحرية التعبير. (StephenJ, 2015)

إن التزام الإعلام بهذه الأخلاقيات يجعله يلعب دورا بارزا في محاربة الفساد من خلال الاعتماد على تصميم برامج توعوية في مختلف وسائل الإعلام، لا سيما الإذاعة والتلفزيون ومواقع التواصل الاجتماعي تهدف إلى الحد من الفساد والتعريف بمخاطره وآثاره. وتنفيذ حملات ضغط للتأثير في قضايا محددة ومحاكمة المتورطين في الفساد ومحاسبتهم، بالإضافة إلى حملات تعديل أو إقرار قوانين معينة. في المقابل عدم احترام أخلاقيات

العمل الصحفي يؤدي إلى فساد الإعلام وبالتالي تزيف الحقائق والتكتم على الفضائح والتواطؤ مع المسؤولين.

Source spécifiée non valide.

2.3. أخلاقيات العمل الصحفي وتحقيق الحكم الراشد:

إن تحقيق الحكم الراشد يقوم على مكافحة الفساد هذا الأخير الذي يرتبط القضاء عليه أساسا بالقوانين ولكن أيضا بالأخلاق وخاصة أخلاقيات المهنة بالنسبة لجميع الأطراف المرتبطة والمعنية بالحكم الراشد بما في ذلك المجتمع المدني من جهة والإعلام من جهة أخرى. وتكمن أهمية التحلي بأخلاقيات المهنة نتيجة صعوبة رقابة بعض مظاهر الفساد ومحاسبة مرتكبيها عن طريق القانون، على غرار التكتم على الاختلاسات رغم وجود نص قانوني يعاقب على هذا الفعل غير أنه من الصعب كشفه والقضاء عليه ومحاربته كمظهر من مظاهر الفساد عن طريق القانون في المقابل فإن احترام الفرد لأخلاقيات مهنته يحتم عليه عدم التكتم وبالتالي القضاء عليه. وهنا تظهر أهمية الأخلاق في هذا المجال.

لا يقتصر دور الأخلاقيات المهنية على كشف الفساد، بل يمتد إلى تعزيز مقومات الحكم الراشد ذاتها. فالإعلام المهني يعزز الشفافية، ويدعم المشاركة الشعبية، ويعمق ثقافة المساءلة، ويضمن حق الوصول إلى المعلومات. أما الإعلام الخاضع للهيمنة السياسية أو المالية، فإنه يعطل هذه المبادئ ويحول دون تحقيق الحكم الراشد، لأنه يوجه اهتمامه نحو قضايا سطحية ويتجاهل ملفات الفساد الكبرى. Source spécifiée non valide.

4. انعكاسات فساد الإعلام على تحقيق الحكم الراشد:

عندما يفسد الإعلام أو يخضع للهيمنة، فإنه يتحول إلى جزء من منظومة الفساد. فتزيف الحقائق، والتغطية الانتقائية، وإخفاء قضايا الاختلاس والرشوة والمحسوبية، يؤدي إلى تضليل الرأي العام وإضعاف المساءلة. كما أن السيطرة على وسائل الإعلام وتحويلها إلى أداة في يد الأحزاب أو أصحاب المال والنفوذ يعمق الفساد، ويمنع كشف بؤره، ويقوض الثقة بين المواطنين والمؤسسات. وفي هذه الحالة، يصبح الإعلام عاملاً معرقلاً لتحقيق الحكم الراشد بدل أن يكون دعامة له. Source spécifiée non valide.

وبالتالي فإن فساد قطاع الإعلام يزيد من الفساد في المجتمع، ويبرز ذلك من خلال تزيف الحقائق ونشر الأكاذيب والتكتم على الفضائح والاختلاسات وتغليب الرأي العام بالتواطؤ مع المسؤولين الفاسدين وغيرها.

ولهذا يسعى المسؤولون في الأنظمة الفاسدة إلى السيطرة على وسائل الإعلام والتحكم فيها، لعرقلة كشف بؤر الفساد والفساديين، والتحكم في المضامين الإعلامية التي توجه الجمهور واختصارها في القضايا السطحية، وتهميش منظمات المجتمع المدني كالجمعيات والمنظمات والنقابات وحصر حضورها في وسائل الإعلام وظهورها في البرامج، فيصبح الإعلام أداة في يد الأحزاب أو أصحاب المال والنفوذ أو المسؤولين في السلطة، مما يزيد حجم الفساد من اختلاس المال العام، وتبييض الأموال وبالتالي عدم الاستغلال الأمثل للموارد وتحقيق رفاهية الإنسان التي يقوم عليها الحكم الرشيد وعرقلة هذا المسعى وتعطيه بالكامل.

ونتيجة لهذا الوضع تبدأ آثار الفساد الاجتماعية والاقتصادية في الظهور، فمن الجانب الاقتصادي يتسبب هدر وضياع أموال ضخمة لفائدة بعض الأفراد والمسؤولين الفاسدين، في رفع تكاليف الإنتاج، وضعف أداء المؤسسات وضعف الإنتاج في الكم والنوع وتعطل النمو الاقتصادي وعدم الاستفادة من الكفاءات وذوي المؤهلات العلمية من الإطارات في العمل؛ وهروب المستثمرين. (Susan Rose-Ackerman, 2016, p. 36) حيث يستفيد من المناصب النوعية وحتى البسيطة أصحاب الوساطات والمحسوبية في ظل غياب المنافسة المشروعة بين الموظفين بالإضافة إلى غياب الرقابة والمحاسبة بسبب تفشي علاقات العمل غير الاحترافية والقائمة على القرابة والمحابة، وبالتالي تفقد المؤسسة الفعالية التنظيمية، وسيادة المعاملات الفاسدة والصفقات المشبوهة في التعاملات الاقتصادية بين رجال الأعمال والمؤسسات، مما يؤثر على مناخ الاستثمار وهروب المستثمرين النزهاء وظهور المنافسة غير الشريفة بين الشركات والمؤسسات التي تؤدي إلى فشل وزوال المؤسسات الصغيرة لعدم قدرتها على مواجهة الاحتكار والفساد.

أما من الجانب الاجتماعي فإن انتشار الفساد يؤدي إلى تدني مستوى المعيشة وانتشار الفقر والتهميش وغياب المساواة والعدالة الاجتماعية، غياب تكافؤ الفرص وفقدان المواطنين لحقوقهم وعجز الدولة عن التكفل بها بسبب الفساد. (Susan Rose-Ackerman, 2016, p. 33)

وتأثر المشاريع الاجتماعية سلباً وتعطل إنجازها، مما يخلق حرماناً من الخدمات الصحية والتعليمية وغيرها، وظهور نظام اجتماعي طبقي تسوده التفرقة والتفاوت الاجتماعي والكراهية والعداوة، وبالتالي خلق قنبلة اجتماعية موقوتة تهدد السلم الاجتماعي والأمن والاستقرار في أي لحظة.

5. مساهمة المجتمع المدني في دعم الإعلام لمحاربة الفساد وتحقيق الحكم الرشيد:

إن مكافحة الفساد تُعد من الآليات الجوهرية لتحقيق الحكم الرشيد، إذ لا يمكن الحديث عن حكم راشد في ظل انتشار مظاهر الفساد داخل المؤسسات العامة والخاصة. وتفعيل آليات الشفافية والمساءلة والمشاركة وسيادة القانون لا يتحقق بصورة كاملة إلا من خلال انخراط جميع الفاعلين، وفي مقدمتهم المجتمع المدني الذي يجب أن يعمل جنباً إلى جنب مع الإعلام.

إن تحقيق الحكم الرشيد يتطلب مكافحة الفساد على عدة مستويات، من بينها المستوى المجتمعي، حيث يبرز دور المجتمع المدني كفاعل أساسي في دعم الإعلام وتعزيز الرقابة الشعبية. والمقصود بأطراف الحكم الرشيد مختلف الجهات المعنية بإدارة شؤون المجتمع واستغلال موارده لتحقيق رفاهيته، سواء كانت جهات رسمية أو مساهمة بصفة غير مباشرة. Source spécifiée non valide.

ويعد المجتمع المدني من أهم هذه الأطراف، إذ يضم الجمعيات والمنظمات والنقابات والهيئات الأكاديمية وغيرها من التشكيلات التي تعمل في المجالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. ويكمن دوره في تأطير المواطنين في العمل التطوعي والجماعي، وتحفيزهم على المشاركة الفعالة في صنع القرار وتنفيذ المشاريع العامة والتفاعل مع الإعلام.

فالمجتمع المدني النشط والحيوي يشكل مدرسة للممارسة الديمقراطية، لأنه يرسخ داخل تنظيماته مبادئ الشفافية والمساءلة وتداول المسؤوليات، مما يجعله نموذجاً مصغراً للحكم الرشيد داخل المجتمع. كما أنه يساهم في توجيه اهتمام الإعلام نحو القضايا الحقيقية التي تمس القواعد الشعبية، باعتباره الأقرب إلى مشكلات المواطنين واحتياجاتهم. (Susan Rose-Ackerman, 2016, p. 528)

وفي المقابل، فإن المجتمع المدني الضعيف أو الخاضع للسلطة يعمّق من عزوف المواطنين عن المشاركة، ويحدّ من فعالية الرقابة الشعبية، ويفتح المجال أمام انتشار الفساد في ظل غياب قنوات التعبير والمساءلة. وبالتالي، فإن قوة المجتمع المدني واستقلاله تعد شرطاً مكماً لاستقلال الإعلام وفعاليتيه في مكافحة الفساد.

ويتطلب قيام الحكم الرشيد وجود مجتمع مدني مستقل عن السلطة السياسية، قادر على العمل بحرية، ويتكون من منظمات ناشطة تساهم في تنظيم مشاركة الأفراد ضمن أهداف واضحة تعود بالنفع على المجتمع محلياً ووطنياً. فانتظام المواطنين في جمعيات واتحادات يضيف على تحركاتهم طابعاً منظماً وفعالاً، ويجعل مساهمتهم في الرقابة وصياغة السياسات أكثر تأثيراً. (Susan Rose-Ackerman, 2016, p. 487)

ويساهم هذا النمط من المشاركة في تعزيز دور الإعلام، إذ يوفر له مصادر معلومات متعددة، ويقوي قدرته على متابعة الشأن العام ونقل صوت المجتمع إلى صناع القرار. وعليه، فإن العلاقة بين الإعلام والمجتمع المدني علاقة

تكاملية، فالمجتمع المدني يمدّ الإعلام بالقضايا والملفات، بينما يتيح الإعلام للمجتمع المدني فضاءً لنشر مطالبه ومراقبة الأداء الحكومي. ويؤدي هذا التفاعل إلى تقوية آليات محاربة الفساد وترسيخ مقومات الحكم الرشيد.

4. خاتمة

يتضح أن الحكم الرشيد يقوم على تكامل بين شرعية السلطة، وسيادة القانون، ومحاربة الفساد، واستقلال الإعلام، ومساهمة المجتمع المدني. وتمثل أخلاقيات العمل الصحفي الركيزة التي تضمن قيام الإعلام بدوره الرقابي بكفاءة ونزاهة. وعليه، فإن تعزيز أخلاقيات المهنة الصحفية ليس خياراً ثانوياً، بل شرطاً أساسياً لمحاربة الفساد وتحقيق الحكم الرشيد بصورة فعالة ومستدامة. ويمكن القول أن الإعلام يلعب دوراً كبيراً للغاية في مكافحة الفساد وتكريس الحكم الرشيد، ولهذا يعتبر حق المواطن في الإعلام حق طبيعي كحقه في الهواء والماء، ولكي يمارس هذا الحق لابد لوسائل الإعلام أن تتمتع بحريتها كاملة دون أية قيود تفرض عليها، شرط أن يلتزم الصحفيون والمؤسسات الإعلامية بروح المسؤولية والحياد والنزاهة مقابل حرية الإعلام.

Bibliographie

- Montesquieu. (1989). The spirit of the laws. *Cambridge University Press*. .
- OECD. (2015). Organisation for Economic Co-operation and Development.
- StephenJ. (2015). The Invention of Journalism Ethics. *McGill-Queen's University Press*, 373.
- Susan Rose-Ackerman, B. J. (2016). Corruption and Government: Causes, Consequences, and Reform. *Cambridge university press, United kingdom.*, 614.
- UNDP. (1997). Governance for sustainable human development.